أبل : تم توزيع كل المنازل بمدينة صباح الأحمد وجار التنسيق للبدء في إنهاء جميع المراكز الخدمية

مجلس الأمة رفع الحصانة عن حماد والفضل ودشتي

■ دشتي : من اليوم ورايح ترفع الحصانات في هذا المجلس .. وسعدون حماد في أمان الله هو والشاكي أمام القضاء

متابعة وزارية

■ حماد: الفرق بيني وبين عبدالحميد انني اطلب رفع الحصانة عني بينما هو كان يترجى النواب ألا ترفع الحصانة عنه

مباحثات ثنائية

■ خليل الصالح: نطالب وزير الصحة بإعادة هيكلة معهد الأبحاث بعد رفض ديوان الخدمة التعيينات

■ الفضل: نحن مستقصدون من أناس يبحثون عن خمسة دنانير .. ولديهم مكاتب محاماه تترافع عنهم مقابل نصف التعويض

دشتي متحدثا أثناء الجلسة

بوسف الزلزلة :خطا ان تحدد مدة لتنفيذ قانون السلاح الهدف اما هذا القانون ذو جدوي فيطبق دون مدة او ليس له جدوي فلا يقر اصلا ..لان من لدية سلاح ممكن ان يخفيه فترة تنفيذ القانون ومن ثم يخرجه بعد الانتهاء من تطبيق القانون .

المجلس يوافق علي الاقتراح المقدم من النائب يوسف الزلزلة بشان الغاء الفترة الزمنية لتطبيق القانون دون تحديد مدة زمنية له .

المجلس يوافق على احالة المادة السادسة من جمع الاسلحة بعد اجراء التعديل عليها الي اللجنة التشريعية للتاكد من مدي دستوريتها .

وزير الداخلية :نحتاج توضيحا ان تم الان اقرار القانون فيما يخص الاربعة اشهر المهلة اي قانون نطبقه ونشتغل عليه

نتمني من الاخوان في اللجنة التشريعية ان ينجزوا لنا القانون .

الغانم:اقترح لا نصوت على المداولة الثانية لقانون جمع السلاح اليوم وننتظر راي اللجنة التشريعية بشان مراجعة الصياغة بعد اجراء التعديلات.

وافق المجلس على ذلك بان تجتمع اللجنة اليوم وغدا لاعداد الصياغة النهائية لقانون جمع السلاح وعليه تم تاجيل التصويت علي المداولة الثانية للقانون .

المجلس يقرر عقد لجنة مشتركة بين لجنتي الداخلية والدفاع والتشريعية لمناقشة تقرير قانون جمع السلاح والتعديلات المقدمه عليه على ان يؤجل التصويت علي المداولة الثانية اليوم الي الغد او بعد الغد الخميس.

وزير الداخلية :اقسم بالله ان كل هذا حرص منا علي امن البلد ولكن اريد اعرف انا يبوني في الاجتماع للجنة المشتركة بعد الجلسة ام لا ؟.

يرد عبد الحميد دشتي ضاحا :اي حضورك ضروري طال عمرك .

الغانم :ترفع الجلسة نصف ساعة للصلاة .

استانف امين سر مجلس الامة عادل الجار الله الخرافي عقد الجلسة .

الجار الله يطلب من النواب الحضور بالاستراحة الحضور داخل القاعة لاكتمال النصاب حتي تبدأ الجلسة :مازال النصاب غير مكتمل .

الغانم يحضر لترؤس الجلسة ،وينتقل المجلس الي مناقشة تقرير اللجنة التشريعة الخاص بقانون محكمة الاسرة في مداولته الاولي.

الغانم :نظرا لان الاخوان في اللجنة التشريعة مجتمعين حاليا في اللجنة المشتركة مع لجنة الداخلية والدفاع

لذلك نريد ايا من اعضاء اللجنة التشريعية ليتواجد علي المنصة اثناء مناقشة تقرير قانون محكمة الاسرة

بصعد المنصة النائب نبيل الفضل كعضو عن اللجنة التشريعية .

الزلزلة :هذا القانون سيحل الكثير من المشاكل التي تعاني منها الاسرة الكويتية ،ايضا سوف يساعد في تقليص وقت التقاضي حيث ان القانون يلزم القانون بانشاء مركز تسوية المنازعات في كل محافظة يذهب اليه الاشخاص المعنيون ليقوم المختصون بالمركز على تخفيف الخلاف بين المتخاصمين والمتنازعين ..القانون الذي نحن بصدده سيكون اضافه كبيرة للكويت ايضا سوف تنشا في كل المحافظات نيابة مختصة بشؤون الاسرة وهذا سيخفف علي النيابة العامة ..هذا القانون وضع خطوات كثيرة قبل الشروع في الطلاق ولذلك ارجوا اقرار هذا القانون .

عبد الحميد دشتي :هذا القانون هو من متطلبات مجلس حقوق الانسان التي طالب فيها بالعام ٢٠١٠ ..قضايا الاحوال الشخصية لها خصوصية وحساسية تتعلق بالزوجين والاولاد ولذلك اقتضي الامر ان تنظر بعيدا عن القضايا الاجرائية والجزائية .

لذلك ينص هذا القانون علي انشاء محاكم مختصة بذاتها ونيابة ايضا خاصة واختصار الاجراءات في التقاضي وان يكون هناك قضاء مختصون بالنظر في القضايا الاسرية واخيرا انشاء صندوق للاسرة ..وكل ما هو منصوص عليه في القانون رقم ٥١ هو ما سوف تاخذ به المحكمة بعد الاخذ بالاجراءات التي نص عليها هذا التقرير الذي بين ايديكم ،واقرار هذا القانون سيعزز من دور حكومة الكويت اثناء مناقشة التقرير الخاص بحقوق الانسان في جنيف خلال الاشهر المقبلة .

عبد الله التميمي :الكثير من الاسر تخشي ان تذهب الي النيابة العامة او المحاكم الموجودة حاليا لذلك فان هذا القانون الذي بين ايدينا مستحق وبحسب للوزير يعقوب الصانع ..ولابد ان يكون تطبيق القانون باكثر دقه واهمية .

وايضا يحسب للشيخ محمد الخالد وزير الداخلية مراكز خدمة المواطن في كل المحافظات ..ونتمني ان يمنح الشباب الكويتي فرصة ادارة مراكز تسوية المنازعات الاسرية التي ينص عليها قانون محكمة الاسرة .

عودة الرويعي :هذا القانون يعد نقله نوعية في التقاضي ،وشؤون الاسرة والكويت كانت بحاجة لهذا القانون ،ونسال هل الاحكام الصادرة من محكمة الاسرة تكون نهائية ام لا وايضا بالنسبة للاستعانة بالنفسيين والاستشاريين من قبل المحكمة هل هؤلاء مسجلون بالمراكز التي نص عليها القانون ام يستعان بهم بناء علي طلب.

فيصل الدويسان :هذا القانون نحتاجة في الوقت الذي كثرت فيه قضايا الطلاق ولكن اخشي ان تسهل هذه الاجراءات بهذا القانون قضايا الطلاق ..من الممكن ان يستعين المركز الاسري بحكم من اهل الزوجة واهل الزوج عملا بقول الله تعالى لذلك اطلب من الاخوان ان يضاف هذا التعديل ،وايضا هناك مقترح بان يتولي هذه المراكز الخاصة بالتسوية لمنازعات الاسرة قاضي مختص كل مركز علي حده.

عبد الله الطريجي :الدستور في مادته ٩ عني بالاسرة وكذلك شريعتنا الاسلامية ..اليوم ارتفعت حالات الطلاق والاخ وزير العدل قبل ان يكون وزيرا كان محاميا ويعلم ذلك جيدا.

الكثير من الاسر لا يريدون الذهاب الي قصر العدل او المحاكم الاخري لمناقشة قضاياهم الخاصة بالاحوال الشخصية نتيجة لاكتظاظ هذه المحاكم بالقضايا الاخري ،ولابد ان تدعم الحكومة انشاء قانون للاسرة لان اليوم كثيرا من بنات الكويت من الصعب ان يذهبوا للمباحث لاجل الحصول علي نفقاتهن بالرغم من صدور حكم باسم صاحب السمو لهن ..اتمني من اللجنة التشريعية ووزير العدل ان يكون هناك سرعة لانجاز قانون استقلالية القضاء حتي يكون اضافه للمجلس والاخ الوزير.

عبد الحميد دشتي «بصفته مقرر اللجنة التشريعية» :مراكز تسوية المنازعات الاسرية هي اشمل من القول بمسمي ادارة وهذه المراكز تعمل بما تقضيه الشريعة الاسلامية ولا يمنع من ان يكون حكم من الزوجين ايضا نؤكد بان نيابة الاسرة سوف تكون في مقر محكمة الاسرة ،ويشترط في هذا القانون ان تكون الجلسة ثلاثية و يكون رئيس الجلسة بدرجة رئيس محكمة.

المجلس يوافق على تمديد الجلسة الي الانتهاء من التصويت علي المداولة الاولي لقانون محكمة الاسرة والمداولة الثانية لقانون جمع السلاح.

وزير العدل :هذا القانون يحسب لمجلسكم للوقر وهناك تعاون واضح بين السلطتين ومن اهم مميزات هذا القانون انشاء محكمة للاسرة في كل محافظة وذلك بهدف توفير الخصوصية للمنازعات الاسرية وابعادها عن القضايا الجزائية.

ايضا هناك نيابة للاحوال الشخصية بدلا من ان يذهب احد افراد الاسرة الي النيابة العامة وهي بجانب نيابة المخدرات وخلافة ..تجاوزنا مسالة وجود الاطفال بالمخافر في هذا القانون في الحالات التي يتطلب وجودهم لاي سبب من الاسباب ..ايضا انشا صندوق تامين لصندوق تخصصه الدولة في ميزانية وزارة العدل يعني بمنح المراة نفقتها في حال عدم حصولها عليها.

يوافق المجلس علي قفل باب النقاش فيما يخص قانون محكمة الاسرة.

جمال العمر :اقترح ان يستكمل كشوف المسجلين للحديث في المداولة الثانية حتي ياخذ الإخوان فرصتهم بالحديث نظرا لقرار المجلس اغلاق باب النقاش.

المجلس يوافق تعديل نصه ان تشكل دائرة الأحوال الشخصية الكلية في محكمة الاسرة من قاضي واحد ودائرة الاستئناف من ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف.

وزير العدل:يصعب ان يكون هناك ثلاث قضاه في الجلسة نظرا للنقص في القضاه واساسا كانت دوائر ثلاثية وتم تعديلها الي قاضي واحد وفقا للقانون رقم ٦١ الذي عدل ليصبح قاضيا واحدا في المحاكم الفردية.

المجلس يوافق علي المداولة الاولي لقانون محكمة الاسرة باجماع الحضور ٤٨ز

الغانم :لا يجوز التصويت علي المداولة الثانية الا بموافقة المجلس.

عودة الرويعي :الاخ الرئيس حسب الاتفاق ان نصوت اليوم علي المداولة الاولي ومن ثم تؤجل المداولة الثانية اسبوعين لتقديم التعديلات.

يوافق المجلس علي ارجاء المداولة الثانية لقانون محكمة الاسرة الي الجلسة القادمة.

ينتقل المجلس الي المداولة الثانية لقانون جمع السلاح.

المجلس يوافق على ان كل من تاجر بالاسلحة غير المرخصة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن 10 سنوات وبغرامة لا تزيد عن 50 الف دينار.

عبد الرحمن الجيران:لابد من معرفة الشريحة المستهدفة من هذا القانون فهناك تيارات تكفيرية تسعي الي تغيير الاوضاع بالسلاح.

المجلس يقر المداولة الثانية لقانون جمع السلاح باجماع الحضور ٤٦..ويحيله الي الحكومة .

وزير الداخلية :التعهد ان نعمل بهذا القانون بكل شفافية ووضوح والتعاون ،وهناك اكثر من عائلة بدؤوا في الاتصال بوزارة الداخلية للابلاغ عن اسلحة لديهم ،والتعهد بالحفاظ علي عاداتنا وتقاليدنا في دخول المنازل وسوف نستعين بالعنصر النسائي كما اكدت سابقا ،ومستعد لتقديم تقرير شهري حول ما يتم انجازه من تطبيق هذا القانون خلال الاربعة اشهر وحفظ الله الكويت .

الطريجي :اتمني ان تكون الخطة الاعلامية لوزارة الداخلية خطة منظمة ونطالب وزير الداخلية بالاستعانة بالقطاع الخاص في ما يخص الخطة الاعلامية ،ونتمني ان يكون تسليم الاسلحة وفق محاضر رسمية .

خليل الصالح :اقرار هذا القانون يعد انجازا تاريخيا للكويت حيث التصدي للجريمة بالقانون ونحتاج الي حملة اعلامية تؤكد علي ان الهدف من القانون الاستقرار وليس شيئا اخر فهذا المجلس الحالي توج انجازا .

عبد الحميد دشتي :نريد خطة اعلامية من وزارة الداخلية حتي لا يفاجا الناس بتطبيق القانون كما فوجئوا بزيادة اسعار الديزل .

الغانم:ترفع الجلسة الي الغد التاسعة صباحا.

معيوف يقتد

جانب من الجلسة